مناقشة

يتضح من خلال نتائج تحليل الحالات الدراسية الأربعة، أن هنالك عوامل محددة أدت إلى ارتفاع الكلفة المالية لتلكم المشاريع، كالعامل الاقتصادي المتمثل في عدم استقرار سلع مواد البناء، مما أدى إلى إعادة تسعير بعض البنود (خاصة عند تأخير البرنامج الزمني للتنفيذ – نسبة لعدم استقرار أسعار المواد)، إضافة إلى عامل أطراف التشييد (المالك – الاستشاري – المقاول) والذي تتمثل في التعديلات التي تتم بالموقع، وزيادة حجم الأعمال المنفذة عن الأعمال المرصودة بجدول الكميات التقديرية (بالعقد الأساسي)، وظهور بنود جديدة غير مضمنة بالعقد الأساسي، ولكن تلكم الأسباب ليست بمثابة قاعدة عامة لارتفاع الكلفة المالية لجميع المشاريع الهندسية، حيث تختلف بيئة وطريقة ومنهجية تنفيذ كل مشروع عن الآخر وفقاً لمعطيات ومواصفاته وظروفه الفنية والمالية، ولكنها قد تسهم (على الأقل بأحداها) بارتفاع الكلفة المالية للمشروع المنشود، وعليه يمكن أن نستدل بهذه الأسباب (مجتمعة) للحالات الدراسية السابقة فهي تعبر عن مكوناتها وتركيبتها..